ارتفاع النفقات الاستثمارية للجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة إلى ٤,٤ مليار ريال

خاص/الثورة

ارتفعت النفقات الاستثمارية للجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة خلال العام الماضي ٢٠١٠م إلى ٤ مليارات و٤٤١ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وذلك مقابل مليار و٦١٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م .

وبينت إحصائية مالية الحكومة أن النفقات الاستثمارية لهذه الجهات زادت بنحو مليارين و٨٢٤ مليون ريال وبنسبة نمو تتجاوز ١٧٤٪ .

وشهدت النفقات الاستثمارية للجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفعت من مليار و٣٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٦م إلى مليار و٣٦٦ مليون ريال في العام التالي ،ثم ارتفعت إلى مليارين و٥٣٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م .

١,٣ مليار ريال حجم الاستثمارات السعودية في الربع الثاني من العام الجاري

خاص/الثورة

بلغ حجم الاستثمارات السعودية خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو مليار و٣٢٤ مليون ريال .

وبحسب بيانات إحصائية حديثة صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فقد بلغت نسبة الاستثمارات الخليجية من مجموع الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة ٧٧,٣٪ .فيما بلغت نحو ١٤,٩٢٪ من رأس المال الاستثمار الإجمالي الكلي المسجل بالهيئة وفروعها خلال الربع الثاني .

وتتصدر الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى على مدى السنوات الماضية ، حيث يلعب الرأس المال اليمني المهاجر في المملكة العربية السعودية دورا هاما في التدفقات الاستثمارية القادمة إلى اليمن .

ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة تدفقات استثمارية كبيرة ، وخصوصا إذا استقرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن .

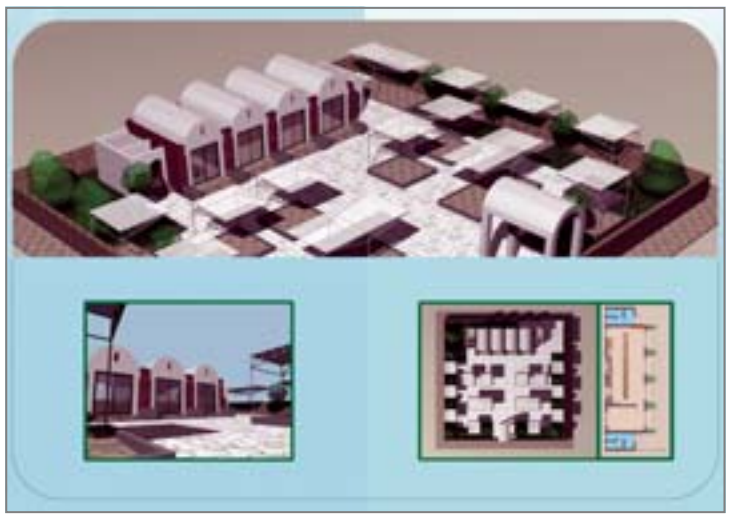

دراسة تدعو لإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية

كتب/ محمد راجح

دعت دراسة اقتصادية إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية مثل الطرقات، والمواصلات، ولاتصالات، والكهرباء والمياه.

وأوضحت انه لم يتم إجراء تحسن إيجابي في إعادة هيكلة النفقات العامة سواء أكان لصالح النفقات الرأسمالية أم لصالح التنمية البشرية وفق منظور برامج الإصلاح الاقتصادي. كما عانى ذلك الإنفاق من كثير من التشوهات تمثلت في النفقات الإضافية والنفقات غير المحددة، علاوة على عدم تنفيذ تخفيض النفقات غير الضرورية.

وبحسب الدراسة فإن عملية التحول نحو اقتصاد السوق تدني الإيرادات الضريبية وتدني عائدات الدولة من فائض الأرباح أدى إلى تعمق الاختلال في الموازنة العامة.بالإضافة إلى أن السياسة المالية تقوم وفق مدى تحقيق معدل النمو الحقيقي في ظل منظور معدل نمو سعر الفائدة على القروض والتضخم، وفي الاقتصاد اليمني بلغ معدل النمو الحقيقي (١٩٩٩-٢٠٠٦) إلى ٤,١٪ ومعدل نمو الفوائد على القروض ١٨,٨٪، ومعدل تضخم بلغ ١١,٣٪ الأمر الذي يشير إلى إخفاق السياسة المالية من منظور الاقتصاد الكلي.

وأظهرت الدراسة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد البالغ ٣٠٪، مما يفسر إخفاق السياسة المالية الانكماشية في ظل برامج التثبيت في تخفيض الاستيراد من جهة وعدم نجاح برامج التكييف في تحفيز الإنتاج، بل وتناقضها مع برامج التثبيت من جهة أخرى.

وبينت عدم وجود علاقة بين التغيرات في الناتج غير النفطي والصادرات غير النفطية، مما يفسر عدم فاعلية السياسة المالية في تحفيز الصادرات غير النفطية.

كما أن التغير في سعر الصرف (تخفيض العملة المحلية) ارتبط بانخفاض الصادرات غير النفطية، مما يفسر عدم عمل المرونات. كما أن ارتفاع الأسعار المحلية يكون أكبر من التخفيض الحاصل في العملة مما يولد أثرا سلبياً على الصادرات.

ويرهنت الدراسة أن جزءًا كبيرًا من تطور الإنفاق العام ارتبط بشكل أساس بتطور العوائد النفطية، إذ أن كل زيادة في الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تقود إلى زيادة في الإنفاق العام بمقدار ٠,٣٠ وتفسر أن ٤٦٪ من التغيرات في الإنفاق العام سببها زيادة العوائد النفطية.حيث أن ما تحقق من تناسب في بعض الاختلال الهيكلية الكلية يعود بشكل أساس إلى عوائد النفط وليس للسياسة المالية. كما أن ذلك التناسب لم يقد إلى تحسين في الأهداف الأساسية، وهي معدلات النمو، وتخفيض معدلات الفقر، والبطالة.

وتدعو إلى إعادة النظر بأهداف السياسة المالية المتبعة في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، بحيث تهدف إلى معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد اليمني. وذلك بتحفيز القطاعات الواعدة (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) وبما يحقق تنوع الإنتاج، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية باعتبار أن ذلك الاختلال يعد مصدر الاختلال في الموازنة العامة.

وتشدد على أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية وتقويتها وتطويرها لكي يتمكن من القدرة على الرقابة وتتبع الإيرادات والنفقات العامة في مفاصل أجهزة الدولة. كما يتطلب تصحيح نقاط الضعف في التشريع الضريبي.وتنسيق السياستين المالية والنقدية وبما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل، وخصوصا تحقيق التكامل بين السياستين بما يحد من ارتفاع الأسعار المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالشكل الذي يحفز الصادرات غير النفطية.

وتلفت إلى ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية في عمليات الإنفاق العام، وفي ذلك يجب إلغاء النفقات غير الموزعة، والنفقات الأخرى، والنفقات الإضافية، مع العمل على وضوح تخصيص الإنفاق العام،

وتؤكد أهمية تكثيف الجهود الرسمية لمكافحة الفساد وذالك بالتزامن مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لان انتشار الفساد يؤدي إلى إجهاض سياسة الإصلاح المالي، وتزايد أهدار مشروعات القطاع العام، وضياع الإيرادات العامة، تمثل ذلك من خلال إقصاء الكوادر الجيدة، وإحلال التوظيف وفقاً لدرجة الولاء للسلطة بدلاً من مبدأ الكفاءة.

صناعيون: التهريب يعد المعوق الأول والأخير لزيادة الإنتاج الصناعي في اليمن

خاص/الثورة

قال صناعيون إن التهريب يعد المعوق الأول والأخير لزيادة الإنتاج الصناعي في اليمن وتنمية نشاطاته وإنتاجيته.

وأكدوا أن المنتجات المهربة لا تخضع لضريبة استهلاك ولا لأي رسوم جمركية ولا تخضع لأي شيء، وأيضا لا توجد ضوابط للتأكد من جودة هذه السلع المهربة، فالشيء الطبيعي أن الصناعة التحويلية في اليمن تتراجع لأنها غير قادرة على منافسة البضائع التي تأتي من الخارج بواسطة التهريب والتي غالباً جودتها رديئة ولا تضاهي المنتجات المحلية.

وقالوا : إن أحداً لا ينكر الخسائر الكبيرة التي لحقت بالصناعة التحويلية في بلادنا جراء التهريب وما يتركه من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على صناعتنا الوطنية،

ورأوا أن الأرقام الحكومية التي تقول إنها تتجاوز ٥٠٠ مليار ريال عبارة عن الرسوم المفقودة من الجمارك نتيجة التهريب في خلال السنوات الخمس الماضية ليست دقيقة على ما يبدو، فالوضع ربما يتجاوز ذلك كثيراً خاصة وأن المهربين ينشطون في تهريب كل شيء دون تفريق للأنواع المنتجة محلياً.

٨٠ مليار ريال إجمالي مبيعات الغاز المصدر خلال عام ٢٠١٠م

خاص/الثورة

بلغ إجمالي مبيعات الغاز المصدر خلال العام الماضي ٢٠١٠م نحو ٧٩ مليارا و٩٤٠ مليون ريال .

وذكرت نشرة إحصائية مالية الحكومة أن إيرادات مبيعات عام ٢٠٠٩م بلغت ٤٩٦ مليون ريال .

وتتوقع الحكومة ارتفاع عائداتها خلال العام الجاري ٢٠١١م ،خصوصا وأن أكثر من ٧٠٪ من صادراتها تباع بالأسعار العالمية.

وتقدر كمية النفط المباعة للسوقين الأمريكية والكورية بموجب العقود الموقعة مع الحكومة اليمنية بـ ٦.٧ مليون طن متري لمدة عشرين سنة قادمة، وبأسعار محددة سلفا للسوق الكورية وبنسبة ٣٠ بالمائة لمدة خمس سنوات، فيما تخضع قيمة الغاز المصدر إلى السوق الأمريكية وفقا للعرض والطلب وبنسبة ٧٠ ٪.

ابتكارات الشباب وتنمية الاقتصاد العربي

أمين حسين العلفي

في ظل غياب سياسة شاملة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية واقتصار العملية على شخصيات تجارية وصناعية محدودة ... وبالتالي يصبح فرض المعالجات المطروحة على الأنظمة العربية ضعيفة في حين أن التوجه الكامل والأساسي المفروض على الغرف التجارية والصناعية والوزارات المعنية في صياغة أهداف عريضة مبدأها هو القضاء على الفقر والبطالة ومبدأ فرض القوة الاقتصادية العربية على السوق العالمية.

إن المتتبع سيرى أن المنتجات العالمية والتي تمتاز بعلامة تجارية مسجلة لها انتشارها الواسع والكبير في جميع الدول عربية كانت او اقليمية هي علامات تجاريه لشركات أجنبية في حين أن المنتجات العربية لم تستطع فرض تواجدها لقصور تكويناتها الأساسية من مستلزمات وتغليف ووقاية .

إذن لابد من منتج وابتكار عربي يتمتع بخدمة اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة كي يصير علامة تجارية مسجلة عالمية.

والسؤال متى يدخل المنتج العربي منافساً ؟! وكيف يمكن تنمية الأنشطة الاقتصادية العربية ؟!

أجرت معظم الدول العربية سياسة استدعاء رأس المال وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب فقامت على هذا الأساس مشاريع وتم فتح مجالات جديدة وفرص عمل كبيرة وكانت السياحة أفضل القطاعات الاقتصادية في زيادة العمالة والقيمة المضافة والأصول الاستثمارية.

رغم قيام بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية وغيرها بسياسات استقطاب رأس المال لتنمية اقتصادها وحققت في مجال الصناعة والسياحة تطوراً كبيراً في حين أن القضاء على البطالة والفقر ظل مؤشراً قلقاً في مستقبل الحياة المعيشية لكل البلدان.. تضمنت بعض التقارير الاقتصادية اهمية الأخذ بيد المبتكر العربي كأداة اقتصادية هامة في تنمية اقتصاد الدول النامية منها بحوث الدراسات في البنك الدولي ٢٠٠٣م ركز التقرير على أهمية الاهتمام بالابتكارات العلمية في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان.

ونظمت الاسكوا مشروع جولة الابتكار العلمي العربي ٢٠٠٨م وأظهرت نتائج هذه الجولة أن أكثر من خمسة وخمسين اختراعاً مشاريع واعدة في دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع وردف الاقتصاد الإقليمي والدولي بهذه الاختراعات .

هذا وقد تم مقابلة خمسمائة شاب وشابة في ١٣ دولة عربية من أصحاب المشروعات والاختراعات سواء المقيمين في بلدانهم أو خارجها .

تدعو دراسة نتائج هذه الجولة إلى التطلع نحو التركيز على المستوى المحلي والعربي على الابتكارات والتي عادةً ما تكون ممن يتعلم العلم الحديث وهم شريحة الشباب أما كبار السن من المخترعين العرب فهم في حالة اكتئاب ولا يمكن وللأسف أن يكونوا نموذجاً يحتذي به الشباب العربي... إضافة إلى أنه أصبح لزاماً الاهتمام بهذه الشريحة لما تمثله من قوة ونشاط وذهن كمرتكز هام في تنمية الاقتصاد الوطني والعربي لأنه مبني على المعرفة العلمية والبناء الصحيح.

المتأمل للجهود العلمية العربية يجد أنها لا تصب عموماً في خانة مشاكل المجتمعات المحلية والإقليمية وحاجاتها... أكدت هذه الدراسة ايضا أهمية القيام بالأعمال التي يمكن من خلالها دعم الابتكار العلمي للشباب من خلال اهتمام وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية بالابتكارات وإعطاء الثقة في تقديم الاختراعات ، حيث أن المبتكرين عادة يبحثون عن المنظمات والهيئات الأجنبية في تسجيل حقهم الفكري.

اختارت الاسكو ١٦ مشروعاً في مجال محركات السيارات والتشخيص الطبي وتوليد الطاقة وتقنية الاتصالات وغيرها من الدراسات والمؤتمرات الداعية الى الاهتمام بالابتكارات العلمية في تنمية اقتصاد البلدان النامية .

هناك حكمة وأدب اجتماعي قالها الرسول صلى الله عليه وسلم لابد أن نعلمه ونعمل به "علموا أولادكم فإنهم خلقوا لزمن غير زمنكم"... وهناك مثل غربي شهير يقول"تنتهي حياة الإنسان عندما يتوقف من تطوير نفسه".

عدم الاهتمام بالشباب في كل المجالات الاقتصادية يعني عدم التطوير وبالتالي صعوبة المنافسة وبعدها انعدام الوجود الاقتصادي...

الشباب العربي هم الطاقات غير المستغلة والجانب غير المضيء في الأهداف التنموية العريضة للسياسات الاقتصادية العربية.

● باحث اقتصادي _ الجهاز المركزي للإحصاء
aminyemen@gmail.com

الدعوة إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية للمشاريع التي يتم تحديدها في الجزر اليمنية

خاص/ الثورة

دعت دراسة إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية للمشاريع التي يتم تحديدها في الجزر اليمنية ، وعلى وجه التحديد الدراسات الفنية لكل مشروع .

وشددت الدراسة على ضرورة تنفيذ مشاريع لتنمية وتطوير الجزر وتوظيفها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مؤكدة أن أي مشروع تنموي يجب أن تسبقه دراسة جدوى اقتصادية أولية لإبراز الجوانب الايجابية والسلبية التي تمكن من اتخاذ القرار بالاستمرار في تنفيذ الخطوات اللاحقة لتنفيذ المشروع أو التوقف .

وبينت الدراسة الأولية لتنمية وتطير الجزر اليمنية التي أعدها الدكتور محمد علي قحطان أن أي مشروع لابد أن يعتمد على ما تقدمه البيئة من مدخلات ، وبنفس الوقت تعتمد البيئة في إشباع حاجاتها على ما يقدمه المشروع من مخرجات . وبالتالي فانه ما لم تكن البيئة في حاجة لهذه المخرجات ، فلن يكتب للمشروع النجاح والاستمرار والنمو ،وكذلك فان عدم توافر العدد الكافي من المشاريع التي تنتج وتقدم المنتجات من السلع والخدمات التي تحتاج إليها البيئة سيؤدي بصفة عامة إلى تأخير المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

وأكدت أن الشواطئ والجزر اليمنية غنية بالموارد الاقتصادية الممكن أن تشكل عوامل جذب للاستثمارات إذا ما توفرت البنية التحتية للاستثمار في الجزر ،فالأرض صالحة لزراعة العديد من النباتات والأشجار الملائمة لبيئة البحر ،حيث يوجد على هذه الطبيعة العديد من النباتات والأشجار ،فقط هي بحاجة إلى عناية وإعادة تشكيل وفق المخططات الحضرية .

ولفتت الدراسة إلى أن هناك العديد من الموارد تشكل عوامل جذب اقتصادي منها التضاريس والمناخ المتعدد ،والشمس الدافئة ولمناخ المعتدل في معظم فصول السنة ،والسواحل النظيفة ذات التربة الناعمة ،والشعاب المرجاني بديعة التشكيل ،والقلاع والمواقع التاريخية ،بالإضافة إلى الحيوانات البرية النادرة ،والطيور بأنواع وأشكال مختلفة ،والممرات والخلجان البحرية الهادئة التي تتوسط السواحل والجزر ،والثروة السمكية الهائلة .

وأوضحت أن رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في تلك الجزر ليست بكبيرة ،وباعتقادنا أنه في حالة إعداد البنية التحتية ،وفتح المجال للاستثمارات السياحية بأنواعها المختلفة ،فان رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ستضخ لهذا النوع من الاستثمار وبدون تردد.

وشددت على ضرورة انتهاج سياسة مالية ونقدية نحو التوسع الإنمائي وترسيخ أسس آلية السوق في الاقتصاد اليمني، مشيرة إلى أن وجود مثل هذه السياسة مؤشر آخر لوجود مناخ اقتصادي مشجع للاستثمارات في الجزر .

وذكرت أنه إذا ما أرادت اليمن أن توظف مواردها الاقتصادية المتاحة في الشواطئ والجزر وتحقيق الهدف المتمثل في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لمواجهة البطالة والفقر ، وتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي للإنسان اليمني ،فلا بد من استثمار موارد الجزر في مجال الإنتاج السياحي ، ولذلك يجب معرفة المركز التنافسي لليمن في سوق المنتج السياحي ،وهذا يتطلب دراسة سوق المنافسين ،وبالتالي استخلاص المركز التنافسي الذي من خلاله يمكن اتخاذ القرار المناسب .

وقالت الدراسة إن ما هو متاح لليمن في السواحل والجزر يعطينا إمكانية القول بأن اليمن تحتل مركزا تنافسيا متقدما من الممكن أن تستقطب حجما كبيرا من السياحة في المنطقة ،إذا ما وظفت هذه الإمكانيات وأقيمت الاستثمارات المناظرة ، ومن الممكن في هذا المجال الاستفادة من تجارب بعض البلدان التي مرت بظروف مشابهة لظروف اليمن أثناء اقتحامها مجال الاستثمار السياحي ومن هذه الدول (مصر،وتونس،وتركيا ،وكينيا) .